TCDC/10/L.4
6 May 1997
ARABIC

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

باستعراض التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية

الدورة العاشرة

نيويورك ٥-٩ أيار/مايو ١٩٩٧

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل

بوينس آيرس وقزوطيا للجنة اللخنيوبالمستوى وتنفيذ

اقترح مقدم من مجموعة ال ٧٧ والصين

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد على صحة وأهمية خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ ترحب بالإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

وإذ ترحب أيضا بالإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمارات المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في نيودلهي، الهند، في نيسان/أبريل ١٩٩٧،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١ - تؤكد من جديد الإمكانيات الهائلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يكتسب الآن قبولاً واسع النطاق بوصفه أداة ابتكارية وفعالة للتعاون التقني، وتحث البلدان النامية التي لم تضع بعد سياسات واستراتيجيات وطنية مفصلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك لكي يتسنى تنفيذ هذا الشكل من أشكال التعاون تنفيذاً كاملاً؛

٢ - ترحب بالجهود المميزة التي تبذلها البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التعاون الإنمائي ودوره المتزايد الأهمية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الذي يشمل، في جملة أمور، التوسع في استخدام ممارسات مطابقة القدرات والاحتياجات التي تكلفت بعدد ملموس من الاتفاقات الثنائية، فضلاً عن الأنشطة المتصلة بالتدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعمير، وتبادل الخبرات في شتى الميادين في إطار التعاون الأقليمي؛

٣ - تحيط علماً مع التقدير بالإجراءات المتخذة بالفعل لتوسيع قاعدة بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات لتصبح نظام معلومات متعدد الأبعاد تشمل البيانات المتعلقة بفرادى الخبراء، والقدرات المؤسسية، ومراكز التفوق، فضلاً عن أفضل الممارسات القابلة للتكرار في البلدان النامية، وتتعترف بالقيود التي تعترض الاستخدام الفعال لقاعدة البيانات هذه؛ وفي هذا الصدد، تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تتخذ خطوات لكي يتسنى لأقل البلدان نمواً استخدام قاعدة بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات بفعالية؛

٤ - تثني على البلدان النامية التي خصصت من مصادرها الوطنية ومن خلال القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف موارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأتاحت استخدام مرافقها المؤسسية، وخبراتها، ومراكز التفوق فيها لهذا الغرض؛

٥ - تشجع البلدان النامية، التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك، كما تشجع البلدان التي أنشئت فيها بالفعل مراكز تنسيق، على ضمان توفير ما يكفي من الموظفين لمراكز التنسيق هذه وتزويدها بالمعدات المناسبة لتمكينها من العمل بفعالية وكفاءة؛

٦ - تؤكد من جديد على أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه عنصر مكمل لهذا التعاون، وفي هذا الصدد، تؤكد الحاجة إلى العمل بفعالية على تعزيز النهج الثلاثية لتسهيل برامج ومشاريع بلدان الجنوب؛

٧ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي تقدم بالفعل الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق الترتيبات الثلاثية أو من خلال القنوات الثنائية على مواصلة زيادة دعمها المالي للتعاون التقني

فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساهمات في الصندوق الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو الأخرى أن تفعل نفس الشيء؛

٨ - تكرر تأكيد توصيات خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤداها أن تعطي المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو، لدى تصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية، الأولوية لاستخدام القدرات والخبرات الاستشارية والخبرة المحلية، وفي حالة عدم توفرها، إلى الموارد التقنية من البلدان النامية الأخرى؛

٩ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تنشئ آليات ملائمة يكون من شأنها أن تيسر إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف جهودها لجعل هذه الطريقة وسيلة رئيسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

١٠ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد واليونيدو وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، أن تبذل جهوداً متضافرة لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل عنصراً هاماً في استراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية؛

١١ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل بذل الجهود لحشد المزيد من دعم المانحين بغية زيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما في ذلك زيادة رأس المال الأساسي لصندوق بيريز - غريرو الاستئماني والدعم الذي يقدمه مركز الجنوب وفقاً للقرار ٤/٩ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة؛

١٢ - توصي بأن تعمل العمليات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى على إقامة روابط أوثق بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

١٣ - توصي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يأخذ في الاعتبار، عند الدعوة إلى عقد الاجتماع المقبل للجنة الرفيعة المستوى، ضرورة أن تتسم أعمال الدورة بطابع تفاعلي أكبر؛

١٤ - ترحب بالتركيز الهام الذي سوف ينصب على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في قطاع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، وتوصي بشدة بأن يصبح تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها العاشرة جزءاً من الوثائق الأساسية للمناقشة في إطار هذا البند؛

١٥ - تحيط علما مع الاهتمام بأن عام ١٩٩٨ سيشهد الذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وتوصي بعقد دورة تذكارية للجنة الرفيعة المستوى على المستوى الوزاري أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة احتفالاً بهذه المناسبة، كما توصي بحشد المزيد من الدعم من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

١٦ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً شاملاً وتحليلياً عن فترة السنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة بشأن التقدم المحرز يتناول تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك تنفيذ هذا القرار.